

مرصد مهارات للشفافية المالية نشرة دورية للصحافيين/ات

في اليوم العالمي لمكافحة الفساد: لبنان في مرتبة متأخرة والقوانين الإصلاحية تنتظر التطبيق الكامل.

لا يمكن فصل الفساد عن تراكمات الأزمة المالية والاقتصادية اللبنانية. فالفساد مرض خطير يعترى مؤسسات وادارات الدولة وجعل أكثريتها على مدى عشرات الأعوام دوائر للزبائنية السياسية أو الرشوة وهو ما أصاب الشرائح الأكبر من المواطنين بضعف الخدمات وجعل مجموعة كبيرة من الموظفين تحقق الاثراء غير المشروع. القضاء اللبناني يعترى خطر التدخل السياسي وعدم استقلاليته ما يجعل نظام سيادة القانون ونظام العدالة ضعيفين وهو ما يعزز ثقافة الافلات من العقاب والفساد ولا بل التشجيع عليه وانتشاره. فكلما ضعف نظام العدالة واستقلالية المؤسسات المعنية بانفاذ القانون كلما ساد الفساد وانتشر. ما تقدم هو تفسير بسيط لواقع لبنان في اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي جعل هذا البلد عام 2023 يحتل مرتبة سيئة على مستوى مؤشرات مدركات الفساد اذ احتل المرتبة 149 من أصل 180 دولة.

هذه الحقائق قائمة رغم اقرار قوانين اصلاحية كان من المفترض أن ترفع ايجابا من مرتبة لبنان على مستوى تصنيفات الفساد انطلاقا من أن الشفافية التي تهدف اليها تلك القوانين تشكل عدوا أكبر للفساد الذي ينمو في الظل والخفاء، وكلما رفعت الشفافية الى الضوء أمكن ممارته. لكن القوانين الإصلاحية لم تؤت بأهدافها المرسومة في شكل كبير حتى الآن. فقانون الحق بالوصول الى المعلومات تعترى الكثير من النواقص في الالتزام والتطبيق من خلال امتناع عدد كبير من الادارات والمؤسسات والبلديات عن النشر الحكمي للمعلومات والصفقات والقرارات لأسباب مختلفة. القانون الذي لم ينتشر كثقافة في شكل كبير بين المواطنين والناشطين والصحافيين تعترىه أيضا عوائق كبطء تلبية طلبات الحق بالوصول الى المعلومات أو حتى عدم الاستجابة رغم أن قرارات مجلس شورى الدولة جاءت لتكرس هذا الحق وتلزم الوزارات والادارات بتنفيذ طلباته والافصاح عن المعلومات المطلوبة. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تشكل المرجع القانوني الأول للبت بالشكاوى الناشئة عن رفض طلبات الحصول على المعلومات بقيت مجرد هيكل فارغ من القدرة على لعب دورها لسنوات وقبل فترة بدأت بالقيام بهذا الدور واصدار قراراتها. قانون حماية كاشفي الفساد الذين تشكل الهيئة ملجأهم لم يشهد استخداما عمليا من قبل موظفين أو مواطنين أو غيرهم. أما قانون الشراء العام فيحتاج الى تطبيق عدد من المواد والاصلاحات التي لم تطبق حتى الآن من أجل تدعيم محاربة الفساد أهمها تشكيل هيئة الاعتراضات واستكمال تشكيل هيئة الشراء العام ورفدها بالموارد والأنظمة والبدء بتطبيق الشراء الالكتروني واولى خطواته انشاء المنصة الالكترونية المركزية تحضيرا لتطبيق الشراء الالكتروني كاملا.

هذه التطبيقات الناقصة في القوانين الاصلاحية والمسار السلبي على مستوى الفساد المتغلغل في مفاصل رئاسة ادارية وقضائية وسياسية وضعف الشفافية يضاف اليها ضعف الهيئات الرقابية رغم محاولات جدية وجريئة خصوصا من ديوان المحاسبة، تتلاقى مع **مرتبة لبنان في ضعف الشفافية المالية** والتي تترجم بالمرتبة ال17 على 100 على مستوى شفافية الموازنة وصفر على مئة في اشراك المجتمع المدني في دورة الموازنة و26 على 100 في مجال فعالية الرقابة المالية وذلك عن عامي 2022 و2023.

هذه المؤشرات والتطبيقات الناقصة للقوانين الاصلاحية ومراتب لبنان المتدنية على مستوى مكافحة الفساد والشفافية والشفافية المالية وأسبابها يجب أن تشكل موادا للصحافيين من أجل الاضاءة عليها واعداد تحقيقات وتقرير حولها وتشكيل عامل ضغط حقيقي ومؤثر للدفع نحو جعل لبنان يتقدم في مستويات الشفافية خصوصا أن المساعدات والهبات والشراء العام خلال الحرب يجب أن تشكل أولوية لتكريس الدور الاعلامي الرقابي ومحاربة الفساد.



لحرب أرقامها ونتائجها

ملخص التقرير

33

عدد الأيام المشمولة

74

البيانات المرصودة

المالية العامة للدولة وموازنتها

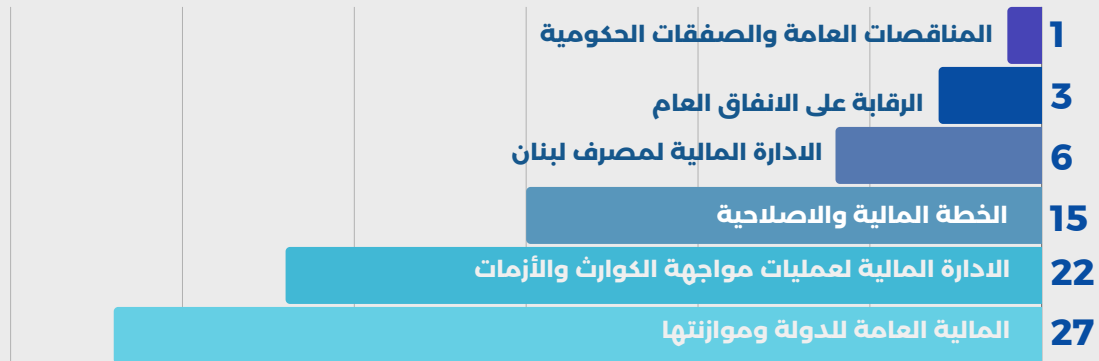
المواضيع الأكثر تغطية

السياسيون

أكثر المتحدثين

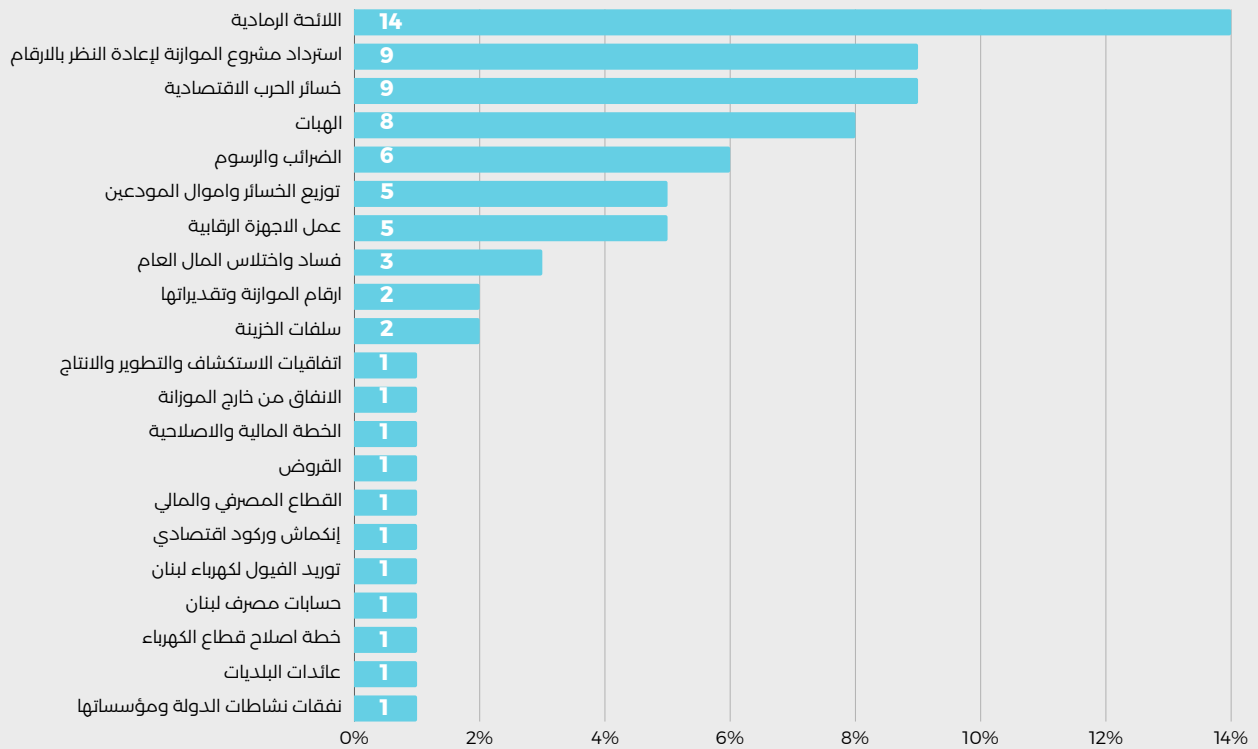
فرضت الحرب على لبنان أرقاماً وخلصات ونتائج مختلفة عن فترات الرصد ما قبل 23 أيلول أي ما قبل توسع الحرب. هذه الأرقام تبرز في النتائج التي توصل اليها فريق رصد مهارات لقضايا الشفافية المالية خلال الفترة الممتدة من 23 تشرين الأول وحتى 24 تشرين الثاني. ففي محاور الشفافية الأكثر تداولاً تصدرت المالية العامة للدولة والادارة المالية لعمليات مواجهة الكوارث والأزمات.

المواضيع الأكثر تداولاً

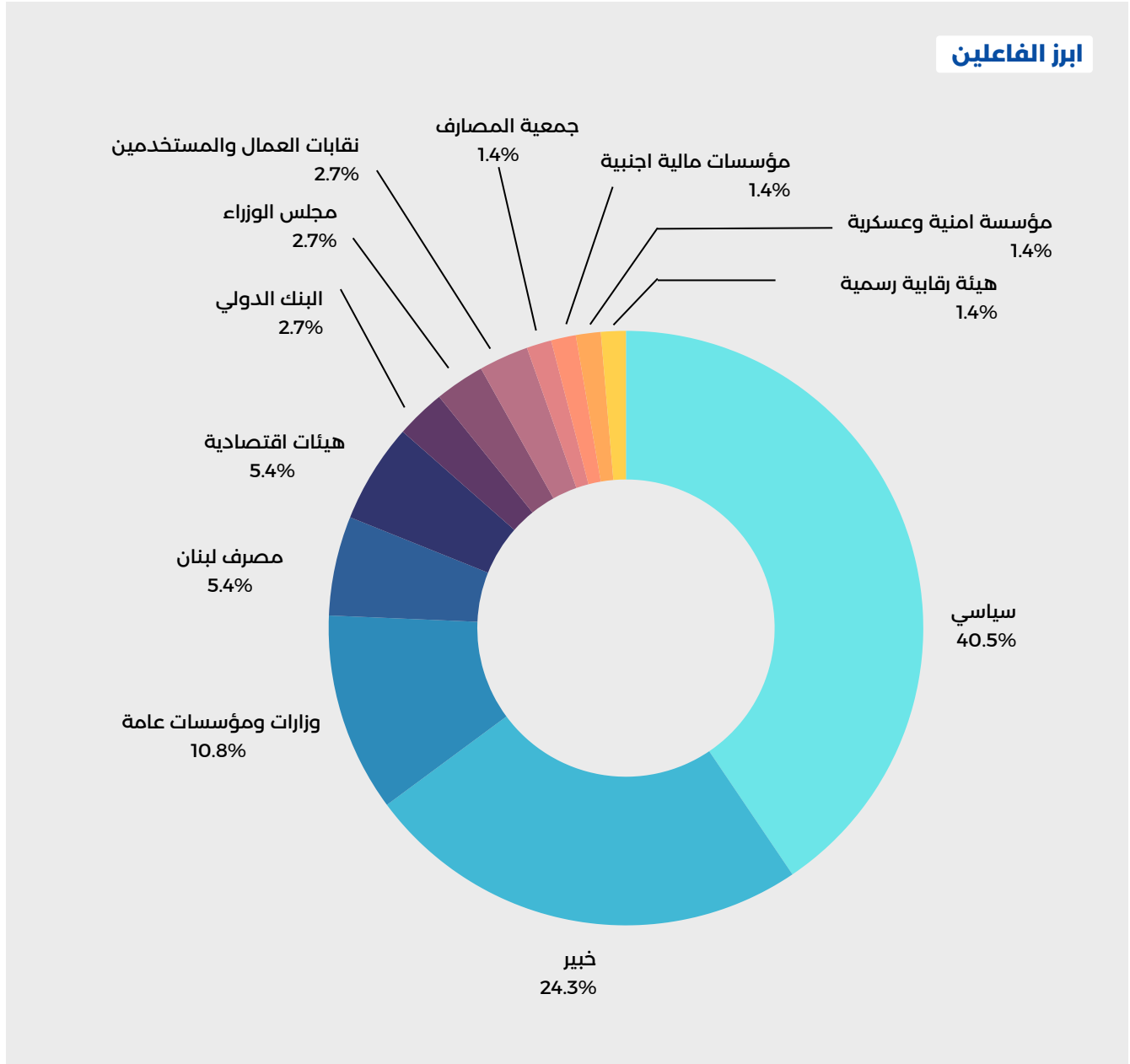


والى جانب اللائحة الرمادية في المواضيع المرصودة المرتبطة بالشفافية تقدمت قضية استرداد الموازنة وخسائر الحرب والهبات.

المواضيع المرصودة المرتبطة بقضايا الشفافية المالية



أما من ناحية أبرز الفاعلين في القضايا المرصودة بالشفافية، تصدر السياسيون هذه اللائحة، كذلك برز ظهور خبراء، وزارات ومؤسسات عامة خصوصاً لأدوارهم في إدارة ومعالجة التداعيات التي رتبها الحرب.



هذه النتائج لا تشكل مفاجأة فالفترة المرصودة شهدت ذروة وصول المساعدات للبنان وتسلب الضوء على ادارة مواجهة تداعيات الحرب وخسائرها والهبات التي وصلت الى لبنان. كما أن الحرب ونتائجها غيرت من الوقائع المالية التي كانت سائدة قبل 23 أيلول والتي عكسها مشروع الموازنة وهو ما دفع الى طرح مسألة استرداد الحكومة للمشروع من أجل جعل أرقامه والتوقعات واقعية على مستوى الإيرادات وتضمين النفقات الضرورية الناشئة عن الحرب. [\(الاطلاع على مرصد الشفافية المالية لشهر تشرين الأول\)](#)



SOURCE © 2024 - AAWSAT.COM

المساعدات من الطائرة الى النازح .. فريق مهارات يتابع الآليات ومعايير الشفافية.

إثر الحرب الاسرائيلية على لبنان التي بدأت في 23 أيلول 2024 ونزوح أكثر من مليون و200 ألف لبناني من المناطق غير الآمنة ، بدأت دول عدة ارسال المساعدات الدولية العينية والمالية ، لذا وضعت هيئة الطوارئ الحكومية آلية عمل لتوزيع المساعدات العينية تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة.

اليوم ومع إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024، لا بد من السؤال عن الآلية التي تم اعتمادها لضمان توزيع شفاف وعادل للمساعدات وإلى أي مدى تمّ تطبيقها، بالإضافة إلى السؤال حول آلية الرقابة اللاحقة التي ستعتمد من الجهات الرقابية على كيفية صرف المساعدات وعلى عمليات "شراء الطوارئ" التي تمّت خلال الحرب.



الصورة: © 2024 : Mohammad Yassine/L'Orient-Le Jour

إيصالات التسلم والتسليم: الآلية المعتمدة لتحقيق شفافية المساعدات

بالعودة إلى لجنة الطوارئ الحكومية، تعتمد الآلية المتبعة على توزيع المساعدات عبر المحافظين وغرف العمليات المناطقية من خلال الإدارات المحلية التي تملك المعرفة باحتياجات النازحين في مراكز الإيواء أو المنازل، وهنا يشرح رئيس وحدة إدارة الكوارث في مجلس الوزراء زاهي شاهين في حديث لـ "مهارات نيوز"

إنّ المساعدات التي تأتي عبر لجنة الطوارئ الحكومية يتمّ استلامها وإدخال بياناتها على **المنصة المعتمدة**، من ثمّ تصل هذه المساعدات إلى المحافظات، ليقوم المحافظون بتوزيعها بالتنسيق مع البلديات وتوثيق العملية عبر إيصالات تسلم وتسليم".

ويضيف شاهين "عند توزيع المحافظين لهذه المساعدات، يتم مدّ لجنة الطوارئ بكافة إيصالات التسليم لهذه المساعدات".



زاهي شاهين- رئيس وحدة إدارة الكوارث في مجلس الوزراء

ولمتابعة آلية توزيع المحافظين للمساعدات ، قام فريق "مهارات نيوز" **بجولة على بعض المحافظين ورؤساء البلديات** لسؤالهم عن كيفية تطبيق الآلية المتبعة من لجنة الطوارئ الحكومية لناحية شفافية توزيع المساعدات، إذ قال محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي لـ "مهارات نيوز"

إنّ "المساعدات كانت تصلنا عبر لجنة الطوارئ أي عبر الحكومة، وكانت تقتضي الآلية أن نوقّع على كمية المساعدات التي نستلمها، من ثم نقوم بتوزيعها مباشرة في المناطق على مراكز الإيواء بالتنسيق مع البلديات لتأمين اللوجستيات كالنقل وغيرها".

أما عن إيصالات التسليم فيوضح مكاوي أنّ "الآلية في محافظة جبل لبنان مرّت بمرحلتين، المرحلة الأولى من الحرب وعندما كانت المساعدات ضئيلة جدا، وزّعنا المساعدات حسب الحاجة والقدرات المتوفرة بموجب إيصالات موقّعة من مدير المدرسة ومجموعة من النازحين، من ثم وفي المرحلة التي تحسنت فيها المساعدات لكنها بقيت ضئيلة نظرا للحاجة الكبيرة، أصبحنا نسلم كل عائلة على حدا، ونأخذ توقيعهم على إيصال تسليم".



محمد مكاوي - محافظ جبل لبنان

ويضيف مكوي أنّه ولناحية الشفافية "حاولنا اختصار الوساطات بيننا وبين النازحين للسرعة ولضمان شفافية أكبر، فكما نعلم في لبنان هناك الكثير من "المطابخ" وعند كل هبة خارجية تأتي جمعية معينة لتكون مسؤولة عنها لذا بالنسبة لي كنت حريصا على الشفافية في المساعدات عبر رفض التوزيع من خلال جمعيات ومؤسسات، فنحن لسنا بحاجة لوسيط بيننا وبين الناس، أما بالنسبة للإيصالات فهي محفوظة كاملة في المحافظة وجاهزة لأي عملية مراقبة".

محمد مكوي - محافظ جبل لبنان

أما لناحية البلديات، فقد تباينت الأدوار، فبناء على حديث محافظ جبل لبنان، أخذت البلديات في جبل لبنان دورا لوجستيا ومحطة تنسيق في المناطق، أما بعض البلديات فأخذت دورا أكبر لناحية توزيع المساعدات، إذ يشير رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر جان فخري في حديث لـ"مهارات نيوز" إلى:

شحنات المساعدات أتت من هيئة الطوارئ الحكومية عبر لجنة الطوارئ الحكومية في محافظة بعلبك الهرمل، واستلمناها بموجب إيصالات استلام، ومن ثم قمنا بتوزيعها على مراكز الإيواء وأخذنا توقيعاتهم على الكميات المستلمة وكل الإيصالات محفوظة في الاتحاد، بالإضافة إلى أننا رفعنا تقريرا يتضمّن كل المساعدات التي استلمناها".



جان فخري - رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر

وبالعودة إلى صفحة اتحاد بلديات دير الأحمر على فايسبوك، نشر الاتحاد تقريرا في 31 تشرين الأول 2024 يتضمّن كل الجهات الممولة والجهات المانحة، مع ذكر نوع الهبة والكمية ومركز الاستلام، على أن يتم نشر التقرير الثاني لشهر تشرين الثاني خلال أيام معدودة كما أكد فخري.

أما اليوم وبعد اتفاق وقف إطلاق النار، كان لا بد من السؤال حول الآلية التي ستعتمد لمساعدة النازحين العائدين إلى مناطقهم، والذين لا يزالون في مراكز الإيواء نظرا لعدم انسحاب الجيش الإسرائيلي من كل القرى اللبنانية، ويجيب رئيس وحدة الكوارث في رئاسة الحكومة زاهي شاهين:

أنّ 94% من مراكز الإيواء فرغت من النازحين، وبالنسبة للمتبقين في المراكز، ستبقى الآلية على حالها، أما بالنسبة للعائدين إلى مناطقهم لاسيما منطقة صور والنبطية فيتم التنسيق مع البلديات لتأمين الحاجات الأساسية وتأمين مراكز إيواء مؤقتة لإيواء الناس المتضررة وفي نفس الوقت إعادة التعليم الرسمي في المدارس".

زاهي شاهين- رئيس وحدة إدارة الكوارث في مجلس الوزراء

اقتراحات للصحافيين لمتابعة ومراقبة الشفافية في آليات توزيع المساعدات

كيف يمكن للصحافيين متابعة آلية توزيع المساعدات لتعزيز الشفافية المالية؟



اطلعوا على المنصة :

[/https://drm-lb.maps.arcgis.com/apps/dashboards](https://drm-lb.maps.arcgis.com/apps/dashboards)

التي وضعتها هيئة ادارة الكوارث وقوموا بمقارنة ما يصل من مساعدات حسب بيانات المنصة وما يتم توزيعه عبر مقاطعة هذه البيانات مع تلك التي تنشرها الجهات التي تستلمها وقوموا باجراء مقابلات مع الهيئات التي تستلمها!



استخدموا الحق بالوصول الى المعلومات وقدموا طلبات معلومات الى لجنة الطوارئ اوالجهات الحكومية المعنية والمحافظين والبلديات لتحصلوا على معلومات تخولكم بمراقبة شفافية عمليات الاستلام والتوزيع.



اسألوا عن آلية توزيع المساعدات وابتثوا عن المحاصصات التي يمكن ان تحصل لتنمية الزبائية، وهو نهج لطالما عانى منه اللبنانيون.



الهبات والمساعدات: ثغرات تقف أمام الرقابة اللاحقة

انطلاقاً من اشكالية الرقابة على الهبات، ولفهم تاريخ لبنان في التعامل مع الهبات، تقول القاضية ورئيسة الغرفة الرابعة في ديوان المحاسبة نيلي أبي يونس ضمن تدريب لمؤسسة مهارات حول الشفافية المالية

إنّ "كل الهبات التي تأتي إلى لبنان يجب أن يتم تسجيلها في حساب متفرّع من الحساب 36 في مصرف لبنان ويتم الموافقة عليها بموجب مراسيم تصدر عن مجلس الوزراء، لكن عملياً ومن عام 1997 حتى 2010 شهدت الهبات فوضى عارمة إذ بعض الهبات لم يتم تسجيلها في الحساب 36 ولم يتم الموافقة عليها بموجب مرسوم، والبعض منها صدر فيها مرسوم لكن لم تسجّل في حسابات الدولة، وبعضها تمت الموافقة عليها بموجب قرار وتم تسجيلها في حسابات خاصة".



نيلي أبي يونس - قاضية ورئيسة الغرفة الرابعة في ديوان المحاسبة

و الحساب 36، هو حساب خزينة الدولة اللبنانية في مصرف لبنان، والذي يتفرّع منه عدّة حسابات منها ما هو مخصّص للهبات والمساعدات التي تأتي إلى الدولة اللبنانية وبالأرقام، صدر في هذه الفترة 293 مرسوم، وتم تسجيل فقط 23 هبة أي 8% فقط، وتم فتح 176 حساب خاص في مصرف لبنان للهبات، بالتالي لا يمكن مراقبتها، بحسب أبي يونس.

أما في الفترة ما بين 2011 و2021، تشير أبي يونس إلى أنّه

"صدرت تعاميم عديدة من الحكومة وعن وزارة المالية لتنظيم عملية قبول وتسجيل الهبات، ولكن بقيت المشاكل، فالمساعدات العينية لا تتسجّل إلى اليوم على الرغم من وجود مرسوم "محاسبة المواد" يقول انه يجب تسجيلها وفق قيمتها السوقية ولكن إلى اليوم لم تقم وزارة المالية بخلق أصول لتسجيلهم".

نيلي أبي يونس - قاضية ورئيسة الغرفة الرابعة في ديوان المحاسبة

وبالعودة إلى المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية، يجب أن تقبل الهبات النقدية والعينية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ويجب أن تعد وزارة المالية جدولاً تفصيلياً بهذه الهبات وترفعه إلى مجلس الوزراء للإطلاع.

وانطلاقاً من هذه الثغرات، ما يجب القيام به اليوم هو تسجيل كل الهبات التي أتت إلى لجنة الطوارئ خلال الحرب ضمن حساب متفرّع من الحساب 36 في مصرف لبنان وأن يتم قبولها بموجب مراسيم وتقييم قيمتها السوقية لتتمّ عمليات المراقبة، بحسب أبي يونس.

تابعوا مع المعنيين ما يسجل من هذه الهبات وساهموا في اعلام الرأي العام حول حساب الدولة واهمية ادخال اي هبات في خزينة الدولة والعمل وفق قواعد المحاسبة العمومية.



العقود بالتراضي: ضرورة المراقبة اللاحقة

في مقلب آخر، يختلف المشهد لدى مجلس الجنوب، إذ لم يتلقَ أي نوع من المساعدات الخارجية بل قام بعمليات شراء لتلبية حاجات المواطنين ضمن نطاق صلاحياته الجغرافية، ويشرح رئيس لجان الاستقصاء في مجلس الجنوب حيدر الأخرس في حديث لـ "مهارات نيوز" أنّ

"الآلية المعتمدة كانت تمر عبر البلديات حصرا، إذ يتم تسليمها المساعدات بموجب ايصالات، ليتم بعدها توزيعها على مراكز الايواء وأخذ التوقيع على الكمّية المسلّمة".

حيدر الأخرس - رئيس لجان الاستقصاء في مجلس الجنوب

أما عن آلية الرقابة، يؤكّد الأخرس على "وجود آلية تدقيق داخلي بالإضافة إلى الرقابة من التفتيش المركزي، وكل السلف التي أخذت من الدولة اللبنانية قانونية ويتم ردّها بحسب الأصول".

ونظرا لظروف الحرب، كانت الحكومة وهيئة الشراء العام قد وافقتا على عدم التزام الجهات الشارية بقانون الشراء العام والاتجاه للعقود الرضائية بناء على ما ينصّ عليه في القانون في الفقرة الثانية من المادة 46 والتي تبرّر الاتفاقات الرضائية في الحالات الطارئة. وكانت قد نشرت مؤسسة مهارات عدّة تقارير حول العقود الرضائية خلال الحرب. ولكن في المقابل، تقول الخبيرة في الشراء العام في معهد باسل فليحان المالي رنا رزقالله في مقابلة لـ "مهارات نيوز" إنّ

"العقود الرضائية تحمل مخاطر عالية، لذا يجب أن يكون هناك ضوابط تتمثّل بتوثيق كل عملية الشراء لكي تتمّ عملية الرقابة اللاحقة بعد انتهاء الظرف الطارئ، وأيضا التحرك الفوري للجهات الرقابية بعد انتهاء الظرف الطارئ لإجراء الرقابة اللاحقة".

رنا رزقالله - الخبيرة في الشراء العام في معهد باسل فليحان المالي



وفي هذا الإطار، شدّد رئيس هيئة الشراء العام جان عليّة خلال تدريب حول الشفافية المالية أقامته مؤسسة "مهارات" على

"ضرورة اعادة نشر كل تفاصيل الانفاق بعد انتهاء الوضع الاستثنائي، بالإضافة إلى ضرورة تبرير وتعليل الحالة الاستثنائية التي أدت إلى العقد الرضائي وذلك تحت رقابة الهيئة والجهات الرقابية المختصة".

جان عليّة - رئيس هيئة الشراء العام



تابعوا انفاق الوزارات والبلديات وكيف تقوم بصفقاتها واستعملوا الحق بالوصول الى المعلومات لالزامها بنشر صفقاتها وكيفية تعاقدتها مع الجهات الشارية.



تصريحات متباينة للمعنيين عن حجم خسائر الحرب

خلف العدوان الإسرائيلي على لبنان أضراراً بالغة التكاليف خصوصاً مع إحتدام الصراع والمعارك في الشهرين الأخيرين وأبرز مجدداً غياب الأرقام الموثوقة والشفافية وهو ما يشكل بدوره مادة صحافية للتتبع والمراقبة والمساءلة. فلقد تعدّدت الأرقام وتضاربت حول حجم الأضرار بالخسائر بالأراضي والمباني والقطاعات كافة وبالإقتصاد برمته. والأرقام التي يتم الإعلان عنها على الشاشات وفي التقارير، جميعها متفاوت لا يستند لأي مسوحات أو دراسات رسمية.

اختلاف في مجموع حجم خسائر الحرب



10

مليارات دولار
لإعادة الإعمار

فلقد قدّر **نائب رئيس الوزراء اللبناني سعادة الشامي**، في حديثه لـ CNN الإقتصادية، أن الإقتصاد اللبناني بحاجة إلى ما يفوق 10 مليارات دولار من أجل إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب مع إسرائيل. وقال على هامش مؤتمر في القاهرة لصندوق النقد الدولي، إن الحكومة اللبنانية ليس لديها حتى الآن تقديرات نهائية حول المبالغ المطلوبة لإعادة إعمار لبنان، لكن التوقعات تشير إلى أن المبلغ المطلوب يفوق 10 مليارات دولار.

ويناقش لبنان مع البنك الدولي حالياً إمكانية إنشاء صندوق إئتماني للمانحين المتعددين لتمويل عملية إعادة الإعمار، وأفاد الشامي أنّ هذه النقاشات بدأت أساساً خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في تشرين الأول الماضي، لكنّها ظلّت مباحثات أوليّة بانتظار وقف إطلاق النار.



8.5

مليار دولار
قطاع الإسكان
والقطاعات
الحيوية

أما **رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي**، فصرّح خلال كلمته في القمة العربية الإسلامية، بأن خسائر لبنان جراء هذه الحرب تُقدر بنحو 8.5 مليار دولار، إستناداً إلى تقديرات البنك الدولي. وأوضح أن قطاع الإسكان تكبد خسائر فادحة، مع تدمير حوالي 100 ألف مسكن بشكل كامل أو جزئي، بتكلفة تصل إلى 3.4 مليار دولار.

وأشار ميقاتي إلى أن القطاعات الحيوية الأخرى، مثل التربية والصحة والزراعة والبيئة، لم تكن بمنأى عن الأضرار، حيث بلغت خسائرها نحو 5.1 مليار دولار، ما يعرّض هذه القطاعات إلى خطر التراجع الكبير في قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ويزيد من الأعباء على الدولة التي تعاني من محدودية مواردها وضيق خياراتها المالية.



20 - 15

مليار دولار

وبحسب **وزير الإقتصاد والتجارة أمين سلام**، فالخسائر التي طالت القطاعات الأساسية بكافة الأراضي اللبنانية جراء العدوان الإسرائيلي تتراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار، وفق التقديرات الأولية.

خسائر وتكاليف الخدمات الأساسية



250

مليون دولار شهرياً
تكاليف الخدمات
الأساسية

فيما كشف **وزير البيئة ورئيس اللجنة الوطنية للطوارئ في لبنان ناصر ياسين**، لرويترز، أن لبنان يحتاج إلى 250 مليون دولار شهرياً لتغطية تكاليف الخدمات الأساسية من الغذاء والمياه والصرف الصحي والتعليم للنازحين.



480

مليون دولار
قطاع الكهرباء
والطاقة والمياه

وقدّر **وزير الطاقة والمياه وليد فياض**، في لقاء على قناة CNBC عربية، حجم خسائر العدوان الإسرائيلي على لبنان في قطاع الكهرباء والطاقة والمياه بنحو 480 مليون دولار، موزعة كالتالي: 320 مليون دولار خسائر في قطاع الطاقة ونحو 160 مليون دولار في قطاع المياه.

وأوضح الوزير فياض أن "خسائر قطاع الطاقة توزعت على أربع نقاط أساسية: مع تزايد أعداد النازحين، قُدرت تكلفة التدفئة والكهرباء والمحروقات لتغذية مراكز الإيواء بنحو 33 مليون دولار، لتعزيز الخدمات المؤسسية في مناطق النزوح قُدرت تكاليف تقوية البنية التحتية للكهرباء بحوالي 60 مليون دولار، الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية للشبكات والمحطات وغيرها بلغت حوالي 100 مليون دولار، وخسائر الإيرادات الناتجة عن عدم دفع الفواتير بلغت نحو 100 مليون دولار".





67

مليون دولار
قطاع الاتصالات

وزارة الاتصالات أيضاً أعدت تقريراً عن حجم الخسائر التي مُنيت بها هيئة "أوجيرو" شركتي الخليوي "ألفا" و"تاتش" خلال هذه الحرب، حيث تم تقديرها بنحو 67 مليون دولار، وتم تسليم هذا التقرير إلى وزير البيئة ناصر ياسين.



لا تقدير لتأثر
70٪ من
القطاع الزراعي

أما **وزير الزراعة عباس الحاج حسن**، فأشار في مقابلة مع "العربي الجديد" إلى أن "الخسائر بدأت تُسجّل في القطاع الزراعي منذ 8 أكتوبر من العام الماضي، مع بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكانت تركز على المناطق الجنوبية المحاذية لفلسطين المحتلة، بيد أن الضرر الأكبر بدأ منذ 23 أيلول الماضي، مع توسّع العدوان، ويمكن وصفه بالكبير جداً، بحيث تؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أنّ 70% من القطاع الزراعي في لبنان تأثر بشكل مباشر وغير مباشر، وآلاف الهكتارات قُضي عليها بشكل كامل أو شبه كامل، وإن 65 ألف شجرة زيتون أحرقت بالكامل نتيجة القصف بالفوسفور الأبيض المحرّم دولياً، وأيضاً القصف بالقنابل العنقودية التي ستدفع حتماً الحكومة ووزارة الزراعة إلى العمل طويلاً لتنظيف هذه الحقول الشاسعة، لأنه بمجرد أن تكون هناك قنابل عنقودية يعني عدم إمكان وصول المزارعين إلى هذه الحقول، لأنها ستكون مهذّدة لحياتهم".



55
إعتداء على
المستشفيات

201

إعتداء على
الهيئات
الإسعافية

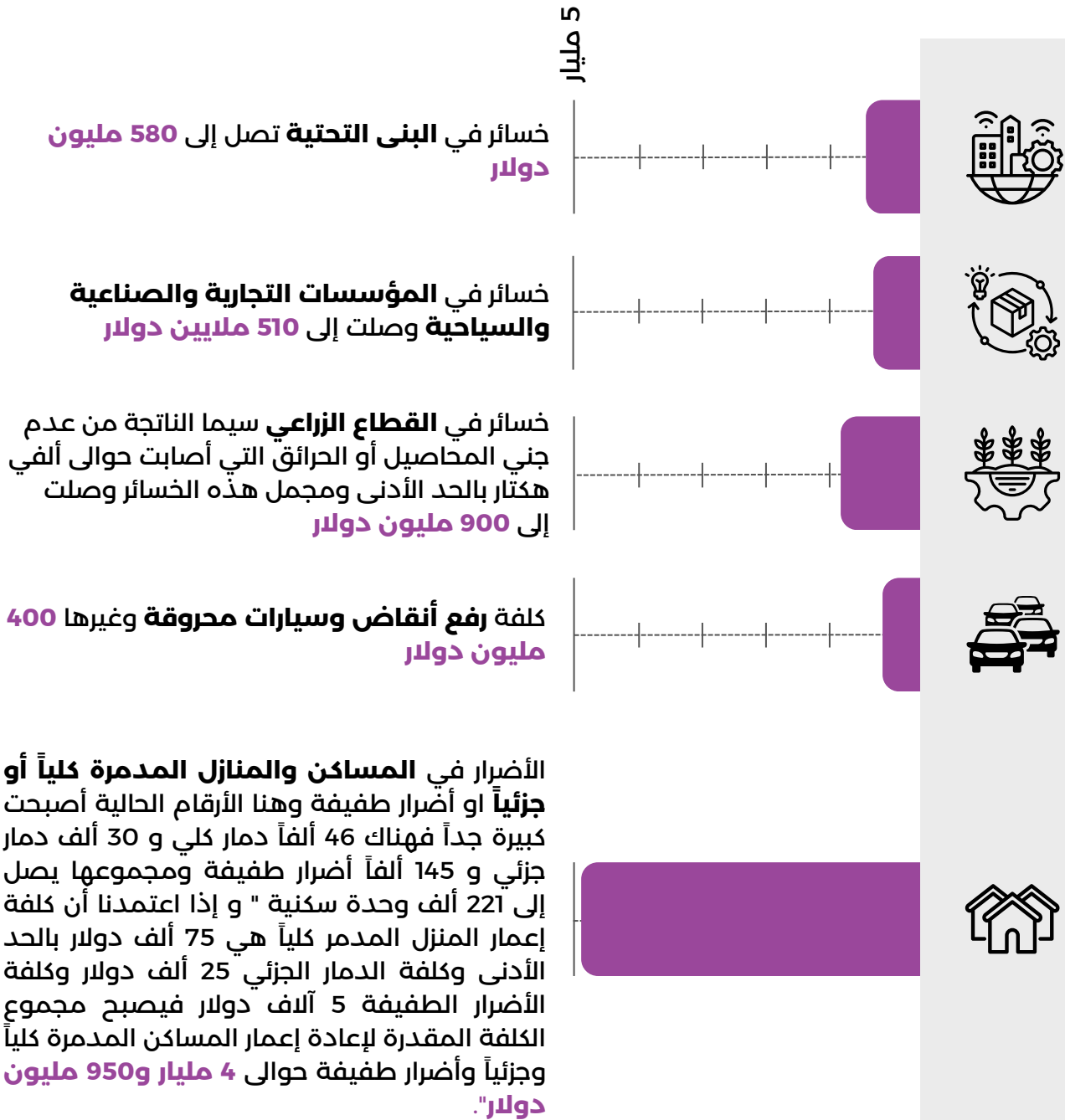
وعن خسائر القطاع الطبي، كشف **وزير الصحة فراس الأبيض** في مؤتمر صحفي خريطة الإعتداءات التي بلغت 55 إعتداء على المستشفيات ومنها مستشفيات إسّهدفت بشكل مباشر وعددها 36 مما أدى إلى إقفال 8 مستشفيات بشكل قسري و7 مستشفيات تعمل بشكل جزئي وتضرر 24 آلية.

وبلغت الإعتداءات على الهيئات الإسعافية 201 وعدد المراكز المستهدفة 51 مركز، عدد سيارات الإسعاف المستهدفة 158 سيارة، عدد سيارات الإطفاء المستهدفة 57 سيارة وعدد آليات الإنقاذ المستهدفة 15. أما مجمل عدد شهداء القطاع الصحي و الإستشفائي فبلغ 163 شهيد و272 جريح.

أرقام الدولية للمعلومات 11 مليار و 200 مليون دولار كلفة الخسائر والأضرار

في أرقام تقريبية شرح الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين في تفصيله للخسائر الـ 11 مليار و 200 مليون دولار أنها موزعة على الشكل الآتي:


11 مليار و 200 مليون دولار



أما بالنسبة للخسائر غير المباشرة نتيجة تراجع الإقتصاد فيقول شمس الدين إذا قَدّرنا الإقتصاد اللبناني بـ 22 مليار ففي الفترة الأولى من الحرب من 8 تشرين إلى 16 أيلول كانت الخسائر الإقتصادية قليلة بحيث كانت نسبة تراجع الإقتصاد حوالي 10% وبالتالي الخسارة تقدر بحدود 6 ملايين دولار يومياً أي ما مجموعه **ملياران و 60 مليون دولار**.

أما في المرحلة الثانية من الحرب أي من 17 أيلول إلى 15 تشرين الثاني تراجع الإقتصاد بنسبة 50% وفق شمس الدين أي الخسارة اليومية تُقدّر بحوالي 30 مليون دولار وإذا احتسبنا على مدى شهرين تُقدّر الخسائر بنحو مليار و 800 مليون دولار و يصبح مجمل الخسائر غير المباشرة في الإقتصاد اللبناني حوالي **3 مليار و 860 مليون دولار**.



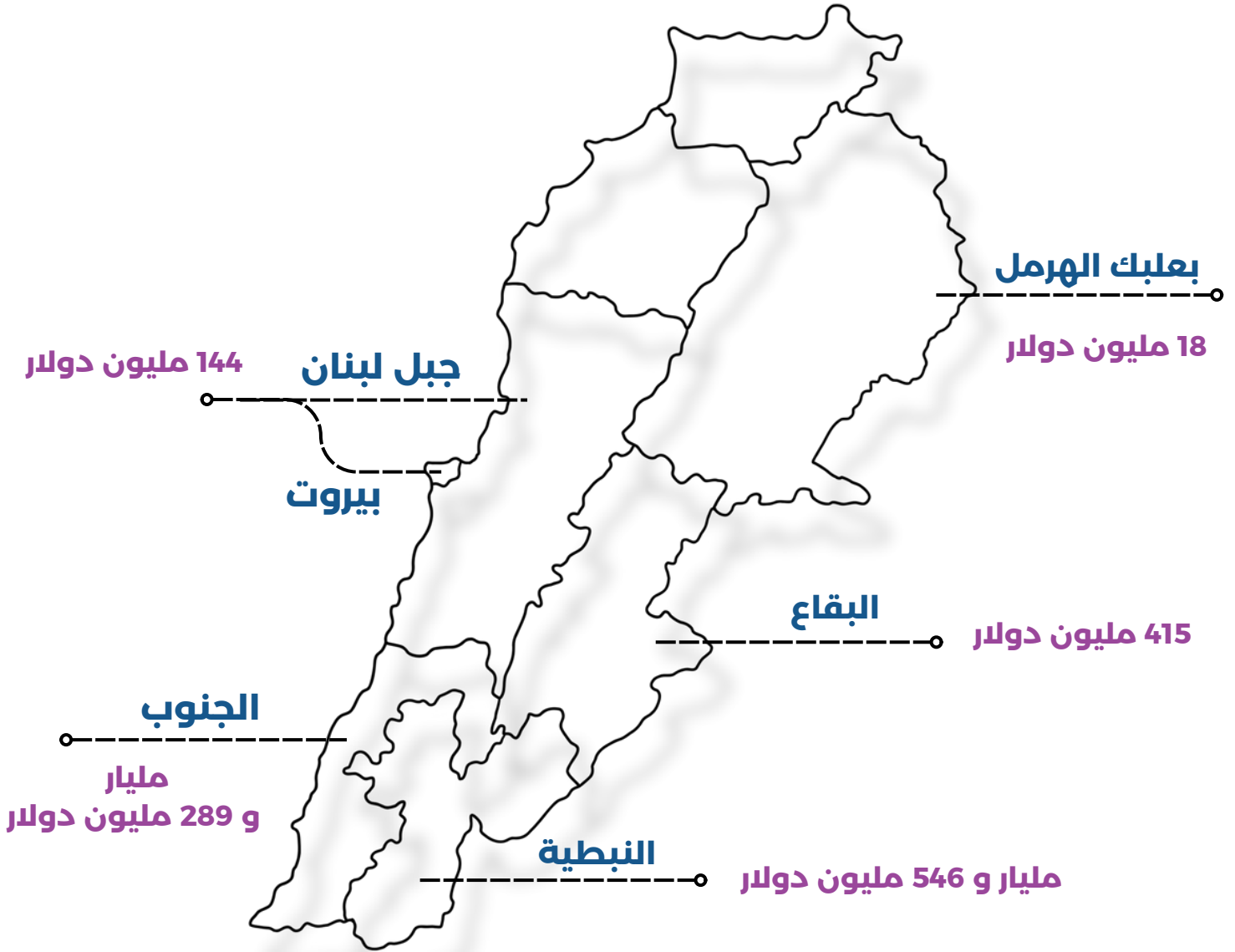
في المقابل، يظهر الاختلاف واضحاً في تحليل الأرقام والخسائر وفق التقرير الصادر عن البنك الدولي مقارنة مع الأرقام الصادرة من الجانب اللبناني: 

القطاع	كلفة الخسائر والأضرار (\$ مليون)
الزراعة	124
التجارة	178
البيئة	221
الصحة	74
الإسكان	2,799
السياحة والضيافة	18
المجموع	3,413

قارنوا ارقام الخسائر او تكاليف الاستجابة واعادة الاعمار واسألوا المعنيين عن كيفية القيام بحساباتهم وماذا تشمل الارقام التي تشاركوها.



أرقام البنك الدولي لكلفة الخسائر والأضرار بحسب التوزيع الجغرافي



المجموع: 3 مليار و 414 مليون دولار

المصدر: تقرير البنك الدولي / World Bank's Lebanon Interim Damage and Loss Assessment Report



أي مسار قانوني أمام مشروع موازنة 2025 ولماذا إعادة النظر فيها ؟

من الناحية الدستورية، وبحسب **المعهد المالي** فقد التزم مجلس الوزراء بالمهلة المنصوص عنها لإحالة موازنة العام المقبل إلى مجلس النواب، بعدما صادق على مشروع قانون الموازنة قبل نحو أسبوع من نهاية أيلول الماضي، أي قبل بداية عقد تشرين الأوّل التشريعي كما يفرض الدستور. بل وأكثر من ذلك، حرصت الحكومة على إحالة مشروع القانون قبل أكثر من 15 يوماً من بداية العقد، لتحقيق الشرط الذي يسمح بإصدار الموازنة بموجب مرسوم حكومي، إذا فشل مجلس النواب في التصويت عليها قبل نهاية شهر كانون الثاني المقبل. هكذا، يكون أمام مجلس النواب ثلاثة خيارات اليوم إزاء الموازنة: مناقشتها وتعديلها ثم إقرارها، أو عدم إقرارها، أو تجاهلها لتصدرها الحكومة كما هي بمرسوم.

معهد باسل فليحان
المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

أما على أرض الواقع، فمشروع قانون الموازنة بات بعيداً جداً عن ما تحتاجه المايّة العامّة اليوم، إذ أنّه لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير الحرب على الإيرادات الفعلية، ولا يتفاعل مع حاجات الإنفاق الطارئة والمُستجدة. وللتذكير، الموازنة هي تقديرات مُسبقة للإيرادات المتوقعة خلال السنة المقبلة، والتي تُجاز على أساسها الجباية، في مقابل سقوف الإنفاق التي ستُتاح للحكومة في نفس الفترة.

وفي حال أصرت الحكومة على الصيغة المطروحة حالياً لمشروع قانون الموازنة، وإذا أصرّ البرلمان على عدم المضي بهذه الصيغة، سيكون أمام النواب خيار التصويت لإسقاط المشروع. وفي هذه الحالة، سيُفرض على الحكومة -كما جرى سابقاً في لبنان- العودة لاعتماد قاعدة الإثني عشرية، أي الإنفاق وفق السقوف التي كانت محددة في موازنة العام 2024، والتي تقل عن الحاجات الفعلية الراهنة للإدارات العامّة. وبحسب مقال نشره الخبير الدستوري سعيد مالك في صحيفة نداء الوطن في 4 كانون الأول 2024، يُفترض ومع قُرب طول أجل نهاية العقد الثاني، أن تنحصر الاحتمالات أمام النواب بما يلي:

إمّا المُباشرة بمناقشة الموازنة وإقرارها معدّلة في جلسة عامة.

إمّا ردّ الموازنة برّمّتها إلى الحكومة.

إمّا عدم البتّ بها وانقضاء مهلة نهاية شهر كانون الثاني من العام المُقبل. عندها يجوز لمجلس الوزراء إصدارها كما أرسلها، بمرسوم، عملاً بأحكام المادة 86/ من الدستور.

كما يتحق للحكومة استرداد مشروع الموازنة، لإدخال تعديلات عليها تتماشى مع التطورات الأخيرة التي شهدتها الوطن.

ومهما كانت الخيارات والسيناريوهات، لا بد أن تكون لها تداعيات إقتصادية ونقدية واجتماعية. ولكن يجب على الموازنة العامة أن تعكس، قدر المستطاع، صورة واقعية لخطة الحكومة تلبيةً لحاجات المواطنين.

رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان يرى بدوره أن الموازنة هي ما تتوقعه الحكومة من إيرادات ونفقات لسنة واحدة ومؤشرات العجز والنمو، وفقاً لنتيجة التزاماتها ومشاريعها وبالتالي توقعاتها. كما، وبشكل خاص، ما تتضمنه من رؤى مالية واقتصادية واجتماعية للدولة مستقبلاً.

وبالتالي يفتقر مشروع موازنة ٢٠٢٥ إلى توقعات واقعية، كما للرؤى المطلوبة، من هنا، فالمطلوب استعادته والعودة إلى الأرقام الفعلية للإيرادات في الأشهر الماضية، كما لاعادة النظر بالنفقات وفقاً لما قد تحققه فعلياً على ضوء الحرب من إيرادات، وذلك للعودة إلى شيء من التوازن المالي الذي يُجنّب الدولة الحاجة للاستدانة المستحيلة في هذه المرحلة ويشكل عامل ضغط على مصرف لبنان وسعر صرف الليرة، ما قد يؤدي إلى مزيد من انهيارها.

أما أعباء الحرب، والتي قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار، فيقول كنعان :

" أعباء الحرب، والتي قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار لا يمكن أن تتحملها الدولة في المرحلة الحالية. بل على الأرجح سترتبط بالتزامات خارجية قد تؤمّن لها العملية السياسية، من انتخاب رئيس وتشكيل حكومة واستعادة الثقتين الدولية والعربية بلبنان."

ابراهيم كنعان - رئيس لجنة المال والموازنة النائب



تصدر هذه النشرة الشهرية في اطار مرصد مؤسسة مهارات للشفافية المالية الذي يتابع النقاش العام حول الشفافية وعناوينها الرئيسية وقياس دقة المعلومات المتداولة إعلاميًا وفي بيانات السياسيين والخبراء وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، كما رصد حراك ونشاط السياسيين والخبراء في هذا المجال شهريًا.

مهارات Help Desk لمساعدة الصحفيين

03/244475



ما هو الـ Help Desk؟

هو آلية توفرها وتنسقها مؤسسة مهارات تتألف من مجموعة صحفيين مهنيين وخبراء في قطاعات محددة. يهدف الى تقديم المساعدة التقنية للصحفيين من اجل متابعة قضايا القطاع العام والشفافية المالية والاصلاحات الاقتصادية والقطاعية في السياق اللبناني، ويمكن التواصل مع الـ Help Desk عبر الرقم التالي: 03/244475

ويوفر الـ Help Desk المساعدة التقنية للصحفيين عبر الاجابة على الاسئلة حول المواضيع المتعلقة بالشفافية المالية، فضلا عن تقديم مصادر للصحفيين من اسماء وارقام خبراء تقنيين ووثائق متوفرة صادرة عن هيئات رقابية ودراسات مرتبطة بالمواضيع المطلوبة. كذلك، المساعدة في كتابة طلبات المعلومات في مواضيع الشفافية المالية وتحديد الجهات الواجب تقديم الطلبات لها، كما يقدم المساعدة في مرحلة الانتاج من ناحية التحرير واستخدام الوسائط المتعددة، ويراجع التحقيقات ويدقق بمحتواها ومعلوماتها قبل نشرها ويقدم المراجعة التقنية التي تساعد في التعمق في التحليل، اضافة الى اعطاء مقابلات للصحفيين، حيث يمكن ذلك.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
بيروت، لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org



© بيروت ٢٠٢٤